الخلاف في قواعد التركيب

بين قراءة قعنب بن هلال البصري وقراءة الجمهور

أ.م. عبّاس عليّ إسماعيل
جامعة كربلاء – كليّة العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

للقراءات بشتى أنواعها علاقة وثيقة بعلم النحو . ومن يتتبّع ما ورد منها في كتب النحو، وما دار من كلام بين النحويين استدلالاً بها ، أو رفضاً لها ، أو جدلاً حولها يدرك أنّ أثرها في هذا العلم قد ظهر جليّاً في آراء النحويين ومواقفهم من القواعد النحوية ؛ فتكونت بذلك ثروة ضخمة من الآراء ، ملأت كتب النحو والتفسير ، فضلاً عن كتب معاني القرآن وإعرابه . ثم إنّ القراءات بما أثارته من حوار وجدل ، قد شحذت الهمم والعقول للمناقشة والتحليل .

وهذا البحث يتناول دراسة الخلاف في قواعد التركيب بين قراءة قعنب بن هلال البصري وقراءة الجمهور عبر دراسة أهم ظاهرة نحوية في قراءته وأوضحها ، هي الخلاف بين قراءته وقراءة الجمهور على الحركة الإعرابية .

المقدمة

اتّجه البحث اللغوي الحديث إلى العناية بدراسة القراءات القرآنية ؛ لصلتها الوثيقة بدراسة اللهجات العربية القديمة ، فهي عند المحدثين أحد الأسس التي تبنى عليها دراسة هذه اللهجات ؛ نظراً لاشتمالها على خصائص صوتية ، وأخرى نحوية وصرفية تعود إلى بعض القبائل العربية القديمة . ومن هنا يمكن القول : إنّ تعدّد صور القراءة في بعض المفردات القرآنية إنْ هي إلا حالة عاكسة للصراع اللغوي بين هذه اللهجات في الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده .

وهي فضلاً عن ذلك دراسة لجانب شديد الصلة بكتاب العربية الأول ، والمعجزة الكبرى الخالدة على مرّ الزّمان كتاب الله عز وجل ، فالعمل فيها عمل صالح تطيب به النفس ، والجهد فيها هيّن على ثقله ، والمعاناة فيها محببة على أذاها .

وللقراءات بشتى أنواعها علاقة وثيقة بعلم النحو . ومن يتتبّع ما ورد منها في كتب النحو، وما دار من كلام بين النحويين استدلالاً بها ، أو رفضاً لها ، أو جدلاً حولها يدرك أنّ أثرها في هذا العلم قد ظهر جليّاً في آراء النحويين ومواقفهم من القواعد النحوية ؛ فتكونت بذلك ثروة ضخمة من الآراء ، ملأت كتب النحو والتفسير ، فضلاً عن كتب معاني القرآن وإعرابه . ثم إنّ القراءات بما أثارته من حوار وجدل ، قد شحذت الهمم والعقول للمناقشة والتحليل .

وهذا البحث يتناول دراسة الخلاف في قواعد التركيب بين قراءة قعنب بن هلال البصري وقراءة الجمهور عبر دراسة أهم ظاهرة نحوية في قراءته وأوضحها ، هي الخلاف بين قراءته وقراءة الجمهور على الحركة الإعرابية .

وحرص البحث أيضاً على دراسة ظاهرة نحوية أخرى ، اتضحت في قراءته ، ولكنّها كانت أقل ظهوراً من الظاهرة الأولى ، وهي اختلاف قراءة الأسماء والأفعال والأدوات .

وقد صدّرت البحث بتمهيد ، عرضت فيه بإيجاز ما يتصل بحياة قعنب ، ولا سيّما أنّ ما يتصل بحياته من الأخبار كان قليلاً ومحدوداً ، ولا يكاد يشفي الغليل ، وأجملت في الخاتمة النتائج التي تحصلت لي من دراستي قراءته .

وفقنا الله لخدمة كتابه العزيز ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربّ العالمين .

التمهيد :

نظرة موجزة في حياة قعنب بن هلال

كثيرة الكتب التي عنيت بتراجم القرّاء ، ولكنّ حصة قعنب لم تكن موجودة في كثير منها؛ فالقلة القليلة منها هي التي ذكرته ، وأشارت إلى شيء من سيرته ، وهي على قلتها ما كانت تذكره بأكثر من أربعة أسطر أو خمسة ، والمعلومات فيها متشابهة ؛ فقد كان اللاحق منها ينقل عن سابقه . ولعلّ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) كان أفضل من ترجم له ؛ إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الأخرى التي ترجمت له .

واسمه أبوالسّمّال قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري العدوي(٢)، والقعنب في اللغة : القدح الضخم الغليظ(٣). وأبو السّمّال ينطق بفتح السين وتشديد الميم وباللام ، وبعض المؤلفات التي ترجمت له ، قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكنيه بأبي السماك(١) ، والصحيح ما ذكرناه ، وهو أبو السّمّال .

وقد جعل الذهبي قعنبًا في الطبقة الرابعة من القرّاء ، وكان عددهم ستة وعشرين قارئاً ، منهم ثلاثة من القرّاء السبعة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء(ت ١٥٤هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) ، ونافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ) ، واثنان من القرّاء العشرة ، وهما : ابن محيصن (ت١٢٣هـ) ، والأعمش(٤)(ت١٤٨هـ) .

وكـان لقارئنا قعنب مذهب في قـراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القرّاء ؛ ولذا عدّوا قراءته من القراءات الشاذة (٥). وقد روى عنه هذه القراءة أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، ورواها عن أبي زيد فيما بعد كلّ من خليفة بن الخياط ، ومحمد بن يحيى القـُطعي(٦).

ويذكر الذين ترجموا لقعنب أنّه تلقى القراءة على هشام البربري وعبّاد بن راشد ، وهذان الرجلان المجهولان قد أخذا القراءة عن الحسن البصري (ت١١٠هـ) الـذي تلقى الـقـراءة عن سمرة بن جندب ، وهذا الأخير قد أخذ القراءة عن الخليفة الثاني عمر بـن الخطاب (ت ٢٣هـ) ، وهذا السند أنكره ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، ووصفه بأنّه سند لا يصح(٧). ولعل السبب في ذلك هو أنّ الأول والثاني في سند القراءة من الشخصيات المجهولة عنده وعند أصحاب السير والطبقات .

ويذكر مترجموه أيضاً أنّه كان عالماً متميزاً وإماماً من أئمة النحو واللغة ؛ فقال عنه أبو زيد : ((طفت المغرب كلّها ، فلم أرَ فيها أعلم من أبي السّمّال))(٨) ، وقال عنه أحد رواة قراءته محمد بن يحيى القُطعي : ((كان يتقدم على الخليل في زمانه)) (٩) .

وهاتان الروايتان غير مقبولتين عندنا ؛ لأننا نشم منهما رائحة الانحياز الواضح لأبي السّمّال على حساب علماء عصره ، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) . ثم إن أبا السّمال لو كان كما قال الراويان لوجدنا أنّ اسمه قد دار في كتب النحو التالية لعصره ، أو لرأينا على الأقل من يذكره من النحويين واللغويين، وينسب له بعض الآراء . ولكنّ الروايتين تدلان على أنّ أبا السّمّال كان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره .

وكان صاحبنا قعنب صواماً قواماً متألهاً وزاهداً ؛ فقد ذكر الذهبي على لسان أبي زيد أنّ مروان بن محمد – وهو آخر خلفاء بني أمية – قد أعطاه ألف دينار ، فتصدق بها ، وما ترك لنفسه منها شيئاً (١٠) .

والظاهرة الأخيرة البارزة التي تطالعنا في ترجمة قعنب هي أنّ كلّ الذين ترجموا له قد أغفلوا الإشارة إلى سنة ولادته ، كما أغفلوا ذكر سنة وفاته ، وبعضهم قد صرح بأنّها غير معروفة لديه إلا السيوطي (ت٩١١) ؛ فقد ذكر أنّ وفاته كانت في حدود سنة ١٦٠هـ (١١) ، وهذا يعني أنّه قد عاصر بعض الأسماء المشهورة في مجالي القراءة والنحو ، من مثل: عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) ، والكسائي (ت١٨٩هـ) ، وغيرهم ، ولكنّ المصادر قد اكتفت بالإشارة إلى الكسائيّ على أنّه عاصر أبا السّمّال(١٢) .

اختلاف الحركة الإعرابية

يقوم الخلاف في القراءات القرآنية في وجه من وجوهه على اختلاف الحركة الإعرابية في الكلمة القرآنية ، فلكلّ قراءة وجهها الإعرابي الذي يحتمله قياس اللغة ، ووجهها الدلالي الذي يبيحه السياق في الآية . وبعبارة أوضح أنّ تعدّد صور قراءة اللفظة القرآنية يمنحها أوجهًا إعرابية أخرى غير الوجه الإعرابي الذي تمثله قراءة العامة ، وهذا هيّأ للنحويين الميدان الرّحب للموازنة والترجيح بين الآراء فيما يعرضون له في مصنفاتهم النحوية ، أو مؤلفاتهم التي يتجهون بها إلى إعراب القرآن ، فضلاً عمّا يستدعيه كلّ وجه من وجوه القراءة من الشواهد والأدلة(١٣).

وقد وافقت قراءة قعنب قراءة الجمهور – في جانب بارز منها – في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الإعرابية . ونظرة سريعة في القراءتين تبيّن لنا أنّ المخالفة بينهما تنحصر في حركتين فقط ، هما : الرفع والنصب . ولم أجد لأبي السمّال قراءة بالجر ، لها حركة مخالفة لقراءة الجمهور .

الكلمات المرفوعة في قراءة قعنب:

تطالعنا في قراءة قعنب طائفة غير قليلة من المفردات جاء فيها الرفع مقابلاً للنصب في قراءة الجمهور، ومن ذلك ما يأتي :

– قرأ قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً)) [البقرة / ٢٦] برفع (بعوضة)(١٤)، وبها قرأ مالك بن دينار (ت ١٣١هـ) ، وإبراهيم بن أبي عبلة (ت ١٥١هـ)، والمقرئ البغدادي أبو الحسن محمد بن محمد بن الضحاك (١٥) .

وقد أجاز كلّ من الزجّاج (ت ٣١١هـ) ، والطبرسي (من علماء القرن السادس الهجري) رفع (بعوضة) غير أنّ الأول ذكر أنّه لا يحفظ من قرأ بها ، ولا يعلم أقرأ بها أحد أم لا (١٦) ، ورفض الآخر القراءة بها (١٧) .

وعلّل النحويون والمفسرون الرفع في قراءة قعنب بأنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هو بعوضةٌ) ، ولهذا التقدير وجهان ، أحدهما : أنْ تكون (ما) اسم موصول ، بمعنى الذي في محل نصب بدلاً من (مثلاً) ، وصلتها جملة (هو بعوضة) ، فحذف العائد على الاسم الموصول ، وهو مبتدأ (١٨) . وهذا التخريج تخريج كوفي ؛ إذ إنهم لا يشترطون في حذف الضمير العائد المرفوع طول جملة الصلة (١٩) ، وبهذا الوجه أجاز مكي بن أبي

طالب (ت٤٣٧هـ) رفع(بعوضة)(٢٠) .

ومع أنّ هذا الوجه قد جاء موافقاً للهجة تميم (٢١) ، فانّ أهل البصرة لم يستحسنوه بحجة أنّ جملة الصلة ليست طويلة ، وكون المحذوف ضميراً مرفوعاً ، وليس فضلة ؛ ولهذا وصفوه بأنّه ضعيف حيناً ، وقبيح حيناً آخر(٢٢) . والوجه الآخر على هذا التقدير أنْ تكون (ما) زائدة أو صفة ، و (هو بعوضةٌ) جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق (٢٣) . واختار هذا الوجه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ؛ لسهولة تخريجه (٢٤).

والوجه الحسن الجميل عند الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أنْ تكون (بعوضة) خبراً لمبتدأ ملفوظ به ، على أساس أنّ (ما) هنا استفهامية في محل رفع مبتدأ ، والمعنى : (أيّ شيء البعوضةُ فما فوقها في الحقارة) قياساً على قولهم : ((فلانٌ لا يبالي بما وهبَ ما دينارٌ ودينار ان))(٢٥) . و ذكر الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) في تفسيره وجهاً رابعاً لهذه القراءة ، هو أنْ تكون (ما) نافية ، و(بعوضة) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : (بعوضةٌ متروكةٌ) ؛ لدلالة لا يستحي عليه (٢٦) .

وقد اختلفوا في توجيه النصب في قراءة الجمهور على وجوه ، أشهرها أربعة (٢٧) ، الأول : أنْ تكون (بعوضة) بدلاً من (مثلاً) ، و (ما) زائدة لتوكيد الكلام . والثاني : أنْ تكون (بعوضة) صفة لـ (ما) ، و(ما) في موضع نصب بدلاً من المفعول به (مثلاً) ، ونسبوا هذا الرأي إلى الفرّاء(ت٢٠٧هـ) ، وثعلب (ت ٢٩١) ، والزجّاج (٢٨) (ت ٣١١ هـ) . والثالث : أنْ تكون (بعوضة) منصوبة على إسقاط الجار ، والتقدير : (أنْ يضرب مثلاً ما بينَ بعوضة) ، فحذفت (بين) ، وأعربت(بعوضة) بإعرابها . ونسب النحّاس (ت ٣٣٨هـ) هذا الرأي إلى الكسائي والفرّاء(٢٩) . ونسبه ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) إلى بعض الكوفيين (٣٠) ، ونسبه الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) إلى الكسائي وحده(٣١) .

ولقد ذكر الفرّاء هذا الوجه في معانيه ، ووصفه بأنّه أقرب الوجوه إلى نفسه وأحبها اليه وبيّن أنّ هذا كقول العرب : ((مُطِرْنا ما زُبالةَ فالثعلبيةَ ، وله عشرونَ ما ناقةً فجملاً ، وهي أحسنُ الناس ما قرناً فقدماً))(٣٢) . والرابع : أنْ تكون (بعوضة) مفعولا به ثانيًا ليضرب، والمفعول الأول هو (مثلاً) ، وهذا هو الاختيار عند البصريين(٣٣). ويحتاج قبول هذا الوجه إلى أنْ يكون (يضرب) بمعنى (يجعل) الذي يتعدى إلى مفعولين ، ولهذا أنكره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، ومنع أنْ يلحق هذا الفعل بالأفعال المتعدية إلى مفعولين ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ((ضُرِبَ مَثَلٌ فاستَمِعوا له)) [الحج / ٧٣] ، فقد بُنِي الفعل (ضربَ) في الآية الكريمة للمفعول ، واكتفى بالمرفوع (مثل)، ولم يأتِ بعده مفعول (٣٤) .

وأحسبُ أنّ هذا الاستدلال غير صحيح ، فمن المحتمل أنْ يكون المفعول به محذوفاً ؛ لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : (ما يذكر). وإذا افترضنا أنّ ما احتجّ به ابن مالك هنا صحيحاً في الظاهر، فما عساه أنّ يقول في قوله تعالى : ((واضْرِبْ لهُم مثلَ الحياةِ الدنيا كماءٍ)) . [الكهف/ ٤٥] ، وقد دخل (اضرب) على المبتدأ (مثل الحياة) ، والخبر (كماء) ، فصار بمنزلة قولنا : ظننتُ زيداً كعمرٍو(٣٥).

– وقرأ قوله تعالى ((ولاتَ حينَ مناص)) [ص/ ٣] برفع (حين)(٣٦) ، وبها قرأ يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) ، وعاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ) ، والضحاك (٣٧) . ووجه النصب في قراءة الجمهور

أنّه خبر(لاتَ) العاملة عمل ليس، واسمها محذوف ، تقديره : (ولاتَ الحينُ حينَ مناص) (٣٨). ووجه الرفع في قراءة أبي السّمال أنّه اسم (لات) ، وخبرها محذوف ، تقديره : (ولاتَ حينُ مناصٍ كائناً لهم)(٣٩) .

ولقد أجاز النحويون رفع الاسم بعد (لاتَ) ؛ لأنّه لهجة بعض العرب ، غير أنّهم ذهبوا إلى أنّ الرفع فيها قليل ، والأكثر مجيء الاسم بعدها منصوباً (٤٠) .

وللأخفش (ت٢١٥هـ) رأي في (لاتَ) ومعموليها ، خالف فيه جمهور النحويين، وملخصه أنّ (لاتَ) لا تعمل عمل ليس ، بل تعمل عمل إنّ ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، فإنْ وليها منصوب فهو اسمها وخبرها محذوف ، وإنْ جاء بعدها مرفوع ، فإنها لا تعمل شيئاً ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ وخبره محذوف(٤١) .

وهذا الرأي جدير بالاهتمام ، بل إنّني أزعم أنّه هو الصواب ؛ لأنّ (لاتَ) إنْ كانت تعمل عمل ليس ، فإنّ القياس يقضي أنْ لا يجيزوا حذف مرفوعها ؛ لأنّ ((مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف))(٤٢) .

- ونُقِل عنه أنّه قرأ قوله تعالى : ((وقومَ نوحٍ)) [الذاريات/ ٤٦] برفع(قوم) على الابتداء، والخبر محذوف ، تقديره :(أهلكناهُم) ، وشاركه ابن مقسم (ت ٣٤٥هـ) في هذه القراءة (٤٣) .

ووجه النصب في قراءة الجمهور على أنّ (قوم) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أهلكنا قومَ نوحٍ) ، أو (أخذتْ الصاعقةُ قومَ نوحٍ) أو (اذكرْ قومَ نوحٍ) (٤٤).

وذكر الفـرّاء في كتابه (معاني القرآن) هذه الأوجه الثلاثة ، ووصف الثالث منها بأنّه ليس بأبغض إليه من الوجهين الآخرين (٤٥) ، وهو بهذا يشير إلى أنّ الأوجه الثلاثة عنده بغيضة .

ويبدو أنّ عدم قبول الفرّاء هذه الأوجه الثلاثة قد نبّه الأذهان إلى التفكير بتخريجات أُخر لقراءة النصب ، فاحتمل أكثر الذين جاءوا بعده إلى أنْ تكون كلمة (قوم) قي قراءة الجمهور معطوفة على الهاء في (فأخذتُهُم) [الذاريات / ٤٤] ، أو في (فنبذناهُم)(٤٦) [الذاريات/ ٤٠] .

- ورُوي عنه أنّه قرأ قوله تعالى ((وما تُقَدِموا لأنفسِكم من خيرٍ تَجِدوه عند اللهِ هو خيراً)) [المزمل/ ٢٠] برفع (خير)(٤٧) على أنّه خبر ، والضمير المنفصل(هو) في محل رفع مبتدأ، وجملة (هو خيرٌ) في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (تجدوه) ، وشاركه في هذه القراءة ابن السميفع اليماني(٤٨) (ت ٢١٣ أو ٢١٥ هـ) .

وأجاز الفـرّاء قراءة الرفع ، وعدّها من القراءات التي تجيزها الصيغة اللغوية ، فقال : ((ولو كان رفعاً كان صواباً))(٤٩) . وهذه القراءة جاءت على لهجة تميم ؛ فقد روي عن أبي زيد (ت ٢١٥هـ) أنّه وصف المتكلمين بهذه اللهجة بأنّهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل ؛ فيقولون مثلاً : (كان زيدٌ هو العاقلُ)(٥٠) ، وعلى لهجة تميم وقراءة قعنب جاء قول قيس بن ذريح (٥١)

تُبكّي على لُبنى وأنتَ تَرَكْتَها وكُنْتَ عليها بالملا أنتَ أقدرُ

وأما انتصاب (خيراً) في قراءة الجمهور فعلى أنّه مفعول ثان (لتجدوه) ، والضمير (هو) ضمير فصل ، لا محلّ له من الإعراب (٥٢).

- وقرأ قوله تعالى : ((أبشراً منّا واحداً نّتبعُهُ)) [القمر / ٢٤] برفع (بشر) و(واحد) ، وكذلك قرأ ابن السميفع اليماني(٥٣) .

وقرأ جمهور القرّاء بنصب (بشر) على أنّه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، أي (أنتّبعُ

بشراً منا واحداً نتّبِعُهُ) ، و(واحدًا) صفته (٥٤) .
ووجه قراءة الرفع أنّ (بشرًا) مبتدأ، و(واحدًا) صفته، وجملة (نـتّبِعُهُ) في محل رفع خبر (٥٥) .

ولقد أجـاز النحاة قـراءة الرفع في هذا الموضع ، غير أنّـهم قالوا عنها : إنّها ضعيفة ، ورجّحوا قراءة النصب ؛ لوجود أداة الاستفهام (الهمزة) قبل الاسم ، والهمزة في الغالب تدخل على الأفعال ، وفي ذلك يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ):((وإنّما ضعف – أي الرفع – في الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام يطلب الفعل، ولو أنّك حذفت حرف الاستفهام من قولك:(أزيداً ضربتهُ)، عمل الابتداء ، وضعف النصب لزوال المقتضى له ، كما يضعف الرفع إذا قلت : أزيدٌ ضربتُهُ))(٥٦).
وكان ينتظر من النحويين أنْ يختاروا الرفع على النصب ؛ لأنّه القياس ؛ إذ إنّ المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، ولهذا قال ابن طراوة (ت٥٢٨هـ) : ((إنْ كان الاستفهام عن الاسم ، فالرفع واجب نحو (أزيدٌ ضربتُهُ أم عمرٌو)) ؛ لأنّ الضرب محقق ، وإنّما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه)) (٥٧) .

ونقل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) عن أبي قعنب قراءة أخرى ، وهي رفع (بشر) ونصب (واحـد) ، وخرّج ذلك بأنّ (بـشراً) نائب فاعل لفعل محـذوف ، يدل عليه قوله تعالى : ((أألقيَ الذكرُ عليه من بَينِنا)) [القمر/ ٢٥] ، والتقدير : (أيُنبّأُ أو يُبعَثُ بشرٌ منا) ، وأما انتصاب (واحد) فعلى الحال من الضمير في (منا) ، أو من الضمير في قوله (نتّبعُهُ)(٥٨).
– وقرأ قوله تعالى : ((إنّا كلَّ شيءٍ خلقْناهُ بقدرٍ)) [القمر / ٤٩] برفع (كلّ) (٥٩)على الابتداء ، وجملة (خلقْناهُ) في محل رفع خبر إنّ (٦٠) .

وقـراءة العامة (كلّ) بالنصب على أنّه منصوب بفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (إنّا خلقْنا كلّ شيء خلقناهُ)(٦١) .

وذكر بعضُ النحويين وجهاً آخر في نصب (كلّ) ، وهو أنْ يكون منصوباً بـ (خلقناه)، على أنْ تكون الهاء ضمير المصدر الذي دل عليه خلقناه ، والتقدير : (إنّا كلّ شيء خلقناهُ خلقًا)(٦٢) .

وخطر لبعض النحويين والمفسّرين في نصب (كلّ) وجه ثالث ، وهو أنْ يكون قوله : (كلّ شيءٍ) منصوباً على البدل من اسم إنّ ، وهو بدل اشتمال ، والتقدير : (إنّ كلّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ) ، أي مقدر في اللوح المحفوظ(٦٣) .

وقد أجمع البصريون على أنّ رفع (كلّ) هنا أقوى من النصب ، وإنْ كانت قراءة الجمهور بالنصب ؛ لأنّه لم يتقدمه ما يُوجب النصب ، فهو عندهم مثل قولنا : (زيداً ضربتُهُ)(٦٤) .

والاختيار عند الكوفيين النصب فيه ؛ لأنّه تقدمه عامل ناصب ، وهو (إنّ) ، فاقتضى ذلك إضمار (خلقنا) ، وقوله تعالى : (خلقناه) مفسراً للمضمر(٦٥).

يزاد على ذلك أنّ قراءة النصب تدل على عموم خلق الأشياء بقدر ، وهو المقصود(٦٦) ، ثم إنّ في قراءة الرفع قد يتوهم أنّ (خلقناه) صفة لـ (شيء) ، وقوله : (بقدر) متعلق بمحذوف خبر إنّ ، فيكون التقدير: (كلّ شيءٍ مخلوقٌ بقدر) ، وهذا يقضي الخصوص في المخلوقات (٦٧).
– وقرأ قوله تعالى ((والسماءَ رفَعَها)) [الرحمن/ ٧] برفع السماء على الابتداء ، وقرأ العامة بالنصب على الاشتغال(٦٨) . والرفع والنصب عند أكثر النحويين سواء ، ولم يرجّحوا أحد الوجهين على الآخر ؛ ذلك أنّ جملة (السماءَ رفعَها) جملة ذات وجهين ؛ فهي اسمية الصدر، فعلية العجز ، فإذا

قرئت (السماء) بالرفع ، كانت جملة (السماءُ رفعَها) معطوفة على جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، وهي قوله تعالى : ((النجمُ والشجرُ يَسْجدان))[الرحمن / ٦]، وإذا قرئت (السماء) بالنصب ، قُدّر إضمار فعل يدل عليه ما بعده ، أي : (رفعَ السماءَ) ، فتكون هذه الجملة معطوفة على جملة مركبة من فعل وفاعل ، وهي (يسجدان) (٦٩) .

وكان أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ) يرجحان قراءة الرفع، ويستضعفان قراءة النصب ؛ لأنّ الجملة المعطوفة (السماءَ رفعَها) لم تتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وهو (النجم) في الجملة التي قبلها ، ومعنى هذا أنّهما لم يجيزا عطف جملة (رفعَ السماءَ) على (يسجدان) ؛ بحجة أنّ (يسجدان) جملة ذات موضع من الأعراب ؛ لكونها خبر مبتدأ، وجملة (رفعَ السماءَ) جملة لا موضع لها من الإعراب(٧٠) .

وقد عقّب ابن جني على هذا الرأي قائلاً : ((وهذا ساقط عند سيبويه ؛ وذلك أنّ ذلك الموضع من الإعراب لمّا لم يخرج من اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع ....))(٧١) ، ووصفه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بأنّه رأي ليس بشيء؛ لانّ القرّاء قد أجمعوا على نصب (السماء) من قوله تعالى : (والسماءَ رفعَها) ، مع أنّه ليس في (رفعَها) ضمير يعود على (النجمُ والشّجرُ)(٧٢).

واتّخذ ابن جني موقفاً وسطاً بين الرأيين ، فرجح قراءة الرفع ، ولكنّه لم ينكر قراءة النصب (٧٣). وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ الأظهر ترجيح النصب ؛ لأنّ الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن ، وعُورض هذا الرأي بأنّ الرفع ترجح بعدم الإضمار ، فكلّ منهما مرجح فتساويا(٧٤) .

- وقرأ قوله تعالى : ((وكلّ إنسان ألزمْناهُ طائرهُ في عُنقِه)) [الإسراء/ ١٣] برفع (كلّ) على الابتداء ، وخبرها جملة (ألزمناه) ، وشاركه ابن أبي عبلة في هذه القراءة(٧٥). وقرأ العامة (كلّ) بالنصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (ألزمْنا كلّ إنسان ألزمْناهُ) (٧٦) . وقد استحسن الفرّاء قراءة الرفع ، فقال عنها : ((والوجه في الكلام العرب رفع (كلّ) في هذين الحرفين ...))(٧٧) ، أي في هذه الآية ، وقوله تعالى : ((وكلّ شيءٍ أحصيناه)) [يس/ ١٢ والنبأ / ٢٩] .

وأجاز الزجّاج النصب والرفع في (كلّ) ، ثم قال : ((إلا أنّي لا أعلم أحدًا قرأ بالرفع))(٧٨) ، وعدّ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) النصب في (كلّ) أمراً لازماً ، ولا يجوز غيره ؛ لانّ جملة (كلّ إنسان ألزمناه) معطوفة على جملة فعلية ، وهي قوله تعالى : ((وجعلنا الليلَ والنهارَ آيتين)) [الإسراء / ١٢] ، ولولا ذلك لكان الأولى رفعه(٧٩) .

وبيّن ابن بعيش (ت٦٤٣ هـ) أنّ السّر في ذلك هو أنّ العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني ، فقال ((فإذا جئت بجملة صدّرتها بفعل ، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل ، كان الاختيار ، تقدير الفعل في الجملة الثانية ، وبناء الاسم عليه ، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أم لم تذكره ...إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف، وليس الغرض أنْ يكون فيها منصوب))(٨٠).

- وقرأ قوله تعالى : ((والأرضَ بعدَ ذلكَ دَحاها)) [النازعات / ٣٠] برفع (الأرض) ، وبها قرأ نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) ، والحسن البصري ،

وعمرو بن عبيد (ت ١٤٤هـ) ، وإبراهيم ابن أبي عبلة ، وأبو حيوة (٨١) (ت٢٠٣هـ) .

وغنيٌّ عن البيان أنّ النصب في قراءة الجمهور يجري على وجه الاشتغال في هذا الموضع، وليس للرفع من وجه سوى الابتداء ، وخبره جملة (دحاها)(٨٢). والاختيار عند البصريين نصب (الأرض)(٨٣) ، وعند الفرّاء (٨٤) أنّ النصب والرفع فيها سواء ، وإنْ كان النصب أكثر في قراءة القرّاء ، وأنّه في النصب والرفع مثل قوله تعالى : ((والقمرَ قدّرْناهُ منازلَ)) [يس/ ٣٩] .

وقد ردّ النحّاس هذا الرأي ، وذهب إلى أنّ بين الموضعين فرقًا ؛ ذلك أنّ قوله تعالى: ((والقمرَ قدّرناه منازلَ)) الرفع فيه حسن ؛ لأنّ التقدير : ((وآيةٌ لهم القمرُ)) ، وأما قوله تعالى: ((والأرضَ بعدَ ذلكَ دَحاها)) ، فإنّ الرفع فيها بعيد ؛ لأنّ قبلها ما عمل فيه الفعل ، ولا يتعلق بشيء مرفوع ، وقال ((ولا نعلم أحداً قرأ (والأرض) بالرفع ، و(القمر) بالرفع قرأ به الأئمة))(٨٥).

ولقد ذكر الزجّاج قراءة الرفع من غير أنْ ينسبها لقارئ ، وذهب إلى أنّ النصب أجود ((لأنّك تعطف بفعل على فعل أحسن ، فيكون على معنى : بناها وفعلَ وفعلَ ودَحا الأرضَ بعد ذلك)) (٨٦) ، وحذا حذوه مكي بن أبي طالب ، فرجح قراءة النصب ، وأجاز قراءة الرفع (٨٧) .

- وقرأ قوله تعالى : ((قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ . النّارِ ذاتِ الوقودِ)) [البروج / ٤-٥] برفع (النار) و (ذات) ، وبهما قرأ عيسى بن عمر وابن السميفع اليماني ، وأبو حيوة (٨٨) .

وقراءة (النار) بالجر على البدل من (الأخدود) ، وهو بدل اشتمال ، و(ذات الوقود) وصف لها بأنّها نارٌ عظيمةٌ (٨٩) . وحكى مكي بن أبي طالب عن الكوفيين القول : إنّ (النّار) في قراءة العامة مخفوضة على الجوار(٩٠). وجوّز أبو حيان كونها بدل كلّ من كلّ ، على تقدير محذوف ، أي (أخدود النّار)(٩١) .

وخرّجوا قراءة الرفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي النارُ)(٩٢) .ولقد ذكر الفرّاء قراءة الرفع ، من غير أنْ ينسبها لقارئ ، وقال عنها : ((ولو قرئت ... بالرفع كان صواباً))، وخرّج هذه القراءة على أنّها فاعل لفعل محذوف ، تقديره : (قتلتْهُم النارُ ذاتُ الوقودِ)(٩٣) ، والى هذا الرأي ذهب ابن عطية(٩٤)، ومثله فعل القرطبي (ت٦٧١هـ) ، غير أنّه حملها على معنى : (أحرَقَتْهُم النارُ ذاتُ الوقودِ)(٩٥) .

الكلمات المنصوبة في قراءة قعنب :

يجد المتتبع القراءة المنسوبة إلى قعنب أنّه قرأ طائفة من المفردات القرآنية بالنصب، وجاءت في قراءة العامة بالرفع أو الجر ، وكلّ ذلك جار على ما هو جائز في قياس النحو؛ إذ نُقِلَ عنه أنّه قرأ لفظة (النبّي) في قوله تعالى : ((إنّ أولى النّاسِ بإبراهيمَ للذينَ اتّبعوهُ وهذا النبيُّ)) [آل عمران / ٦٨] بالنصب(٩٦).

وقراءة قعنب بالنصب جارية على قياس اللغة وظاهر السياق ؛ ولهذا أجازها أبو جعفر النحّاس (٩٧)، ووصفها مكي بن أبي طالب بأنّها حسنة(٩٨) ، وقال عنها القرطبي : ((ولو نصب - أي النبيّ - لكان جائزًا في الكلام))(٩٩).

ووجه النصب فيها أنّها معطوفة على الضمير في (اتّبَعوهُ) الواقع مفعولاً به ، والتقدير: (اتّبعوهُ واتّبعوا هذا النبيّ)(١٠٠) . والرفع في قراءة العامة على النعت لـ (هذا) ، أو على البدل، و (هذا) في موضع رفع عطفاً على الاسم الموصول (الذين) الواقع خبراً لـ (إنّ)(١٠١).

– وقرأ قوله تعالى : ((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)) [الحاقة/ ١٣] بنصب (نفخة) و(واحدة) على أنّ (نفخة) مفعول مطلق ، و(واحدة) صفة لها ، وقام الجار والمجرور (في الصّور) مقام الفاعل، وقرأ العامة بالرفع فيهما على أنّ (نفخة) نائب فاعل لما لم يسمّ فاعله ، و(واحدة) صفة لها(١٠٢).

واستحسن أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) ، والنحّاس (ت ٣٣٨هـ) قراءة العامة ، وبيّنا أنّ وجه قبولها هو أنّ المصدر جاء لبيان عدد مرات حدوث الفعل ، ولو أنّ المصدر جاء لمجرد التوكيد ما صحّ أنْ يقوم مقام الفاعل، وقد عبّر أبو عبيدة عن هذا الرأي قائلاً : ((لما جاءت المصادر صفة جرى على مجرى الاسم الذي لم يذكر فاعله ، ولو جاء بغير صفة لقلت : ضُرِبَ ضَرْبـاً))(١٠٣) ، وقال أبو جعفر النحاس : ((لما نعت المصدر حَسُنَ رفعه ، ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير)) (١٠٤) .

وقد أجاز بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم أبو حيان الأندلسي نصب المصدر(نفخة)، وإنْ جاء لغير التوكيد ، بحجة أنّ ((نفخة مصدر محدود ونعته ليس بنعت تخصيص ، وإنّما هو نعت توكيد))(١٠٥) ، مخالفين بذلك جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ من شروط قيام المصدر مقام ما لم يسم فاعله هو ألا يكون مسوقاً لمجرد التوكيد (١٠٦) ؛ إذ ((لا فائدة من الإسناد إليه ، وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوِيَ، ولم يُلفظ به))(١٠٧).

وقد ذكر الأخفش (نفخة واحدة) بالنصب ، ولم يذكر أقرئ بها أم لا ، وقال عنها: ((وهي في العربية جائزة ... والمعنى : نُفِخَ الصّورُ نفخةً واحدةً)) (١٠٨).

ولا يرى البصريون من ضير في رفع (نفخة) أو نصبها ؛ لعلمنا أنّ مذهب البصريين في هذه المسألة هو أنّه إذا اجتمع المصدر والمجرور في الكلام ، فالمتكلم مخيّر في إقامة ما شاء مقام الفاعل(١٠٩) . والمختار عند ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) إقامة المجرور، في حين أنّ المختار عند ابن عصفور (ت ٦٩٩) إقامة المصدر (١١٠).

– وقرأ لفظة (الحقّ) في قوله تعالى : ((وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ)) [الكهف/ ٢٩] بالنصب(١١١)، ووجه النصب فيها أنّها صفة لمصدر محذوف، دلّ عليه الفعل (قُلْ) ، والتقدير : (وقُلِ القولَ الحقَّ) (١١٢) .

و(الحقُّ) في قراءة الجمهور يجوز أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : (وقُلِ هو الحقُّ) ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ ، وخبره (من ربِّكم)(١١٣) ، واختار الزمخشري الوجه الأول (١١٤).

– وقرأ قوله تعالى : ((هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)) [الكهف/ ٤٤] بنصب (الحقّ) ، وبها قرأ عمرو ابن عبيد ، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة (١١٥). ولقد نسب ابن عطية هذه القراءة إلى أبي حيوة وحده(١١٦)، في حين نسبها الزمخشري إلى عمرو بن عبيد وحده ، وقال عنها هي ((قراءة حسنة فصيحة))(١١٧) .

ولقد صوّب نحويو المدرستين قراءة النصب ، فعدّها الفرّاء من القراءات التي تجيزها الصيغة النحوية ؛ فقال : ((ولو نصبت (الحقّ) على معنى حقاً كان صواباً))(١١٨) .

وأجاز الزجّاج قراءة النصب أيضاً ، وذكر أنّه لا يعلم أحداً قرأ بها ، وخرّجها على أنّها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : (أحَقّ الحقّ) ، فقال : ((ونصبه على المصدر في التوكيد ، كما تقول: (هناك الحقّ)، أي : أحَقّ الحقّ)(١١٩) ، والى مثل هذا الرأي ذهب ابن خالويه(١٢٠) (ت٣٧٠هـ).

وقرأ أبو عمرو بن العلاء والكسائي

بالرفع ، وقرأ بقية القرّاء بالكسر(١٢١). والحجة لمن رفع (الحقّ) جعله نعتاً للولاية (١٢٢)، ويجوز – على رأي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) – أن يكون (الحقّ) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره : (هو الحقُّ) (١٢٣) ، وفي هذه الحال يكون (هو الحق) في محل جر صفة (لله) عزّ وجل ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير: (الحقُّ ذلك)، أي ما قلناه(١٢٤). وأمّا من قرأ بالجر ؛ فقد جعله نعتاً لله عزّ وجل ، والتقدير : (لله ذي الحقِّ) (١٢٥).

– وقَرأ لفظة (تنزيل) في قوله تعالى : ((تنزيلٌ من ربِّ العالمينَ)) [الحاقة/ ٤٣] بالنصب ، ووجه النصب فيها أنّها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : (نَزّلَ تنزيلاً)(١٢٦)، وقرأ العامة بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : (هو تنزيلٌ) (١٢٧) .

– وقرأ قوله تعالى : ((واعلموا أنّكم غيرُ مُعْجزي اللهِ)) [التوبة/ ٢] بنصب لفظ الجلالة(١٢٨) ، على أنّه مفعول به لاسم الفاعل ، وقرأ العامة ذلك بالجر على الإضافة (١٢٩) . وقد ذكر ابن جني قراءة قعنب ، وعدّها قراءة غريبة ، ووصفها بأنّها تكاد تكون لحناً ؛ لأنّها ليست جارية على قياس النحو ؛ إذ إنّ (معجزي) لم تقترن بالألف واللام ؛ حتى يُفسر حذف النون فيها ، ونصب لفظ الجلالة بعدها بأنّه جاء لتقصير الصلة (١٣٠) .

ومع أنّ ابن جني رفض هذه القراءة ، فانّه خرّجها على أنّ القارئ قاس غير المقترن بالألف واللام على المقترن بالألف واللام ، فقال: ((غير أنّه شبه معجزي بالمعجزي ، وسوغ له ذلك علمه بأنّ (معجزي) هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى ... فكما جاز النصب في (المُقيمي الصّلاة) (١٣١) كذلك شبه به غير معجزي الله)) ، وبين أنّ هذه القراءة لها ما يماثلها في كلام العرب ، ومن ذلك قول سويد بن أبي كاهل(١٣٢) :

وَمساميحُ بما ضُنّ به حابسو الأنفس عن سُوءِ الطّمَع

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ النصب في مثل هذه القراءة شاذ وغير صحيح ، وعدّه ((سهو من قارئه ؛ لأن اسم الفاعل تحذف فيه النون ، وينصب إذا كان فيه الألف واللام))(١٣٣) ، وقول العكبري هذا يوحي بأنّ قعنبًا صانع لهذه القراءة، وأنّها من عنده .

وحقاً أنّ أمر هؤلاء النحويين عجيب ؛ فهم أحياناً يجيزون إثبات اللغة اعتماداً على شعر مجهول، في حين نجدهم يقفون موقف الاستهانة والمغالاة في معارضة كثير من القراءات، وبخاصة ما أشكل منها ، ولعل السبب في ذلك هو اعتقادهم بأنّ القراءات آراء تنبثق من أصحابها، وليست سنّة متّبعة(١٣٤) .

وأجاز ابن مالك حذف النون هنا اختياراً ونصب لفظ الجلالة بعدها ، وفسّر ذلك بأنّ هذه النون جاءت قبل لام ساكنة(١٣٥). وكثير من النحويين لا يجيزون حذف النون في مثل هذه القراءة ونصب الاسم بعدها ، وعندهم أنّ مثل هذا الحذف جاء للضرورة ؛ لعلمنا أنّ نون الجمع عندهم تحذف للإضافة، ولشبه الإضافة ، ولتقصير الصلة ، وما عدا ذلك يكون حذفها للضرورة (١٣٦) .

– وقرأ قوله تعالى ((والزّانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جَلدةٍ))[النور / ٢]بالنصب، وكذلك قرأ يحيى بن يعمر ، وأبو جعفر المدني (ت ١٣٢هـ) ، وعيسى بن عمر ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وعمرو بن فائد (ت بعد ٢٠٠هـ) ، ورويس(١٣٧) (ت ٢٣٨هـ) ، ولكنّ أكثر النحويين والمفسرين نسبوا هذه القراءة إلى عيسى بن عمر وحده (١٣٨) .

وقد خرّجوا قراءة النصب على أنّها مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (اجْلِدوا الزّانيةَ والزّانِي)(١٣٩) ، وفسّروا قراءة العامة بالرفع على أنّ (الزّانية) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (وفيما يُتلى عليكُم الزّانيةُ والزّانِي) ، وهذا هو مذهب سيبويه(١٤٠) . وذهب الفرّاء والمبرد (ت٢٨٥هـ) والزجّاج إلى أنّ الخبر جملة (فاجْلِدوا)(١٤١) ، وتابعهم على هذا الرأي الزمخشري(١٤٢) . واحتمل ابن عطية أن تكون(سورة) [النور/ ١] مبتدأ، والخبر قوله تعالى : (الزانية) ، وفي هذا التوجيه من البعد ما فيه (١٤٣) .

والقياس عند سيبويه (ت١٨٠هـ) ترجيح النصب على الرفع في لفظة (الزّانية) ؛ لأنّها وقعت قبل فعل طلب ، جاء في كتاب سيبويه : ((والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى على الفعل))(١٤٤) ، وفي موضع آخر من كتابه ذكر قراءة النصب في هذه اللفظة ، وقال : ((وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكنْ أبت العامة إلا القراءة بالرفع))(١٤٥) ، وهذا هو اختيار الخليل أيضاً (١٤٦) . والاختيار عند الفرّاء والزجّاج ترجيح قراءة الرفع على النصب(١٤٧) ، وعقّب ابن عطية على هذا الرأي قائلاً : ((هذا قول جيد ، وهو قول أكثر النحاة))(١٤٨) .

ما قرأه مجزوماً

نقل عن قعنب العدويّ أنّه قرأ ((إِنِ اتَّقَيْنَ فلا تَخْضَعْنَ بالقولِ فيَطْمَعَ الذي في قلبِهِ مرَضٌ)) [الأحزاب/ ٣٢] بكسر العين على نية الجزم(١٤٩) عطفاً على محل فعل النهي (تخضعْنَ) على أنّه نهي لمريض القلب عن الطمع عقيب نهيَهُنّ عن الخضوع بالقول ، كأنّه قيل : (فلا تَخْضَعْنَ بالقول فلا يطمعَ الذي في قلبِهِ مرضٌ) (١٥٠) .

وبهذه القراءة أيضاً قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ) ، وابن محيصن وعيسى بن عمر، وأبان بن عثمان(١٥١) (ت القرن الثاني الهجري) ، وقرأ العامة بفتح العين (فيطمع) على أنّه منصوب بـأنْ المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب النهي (١٥٢) .

وتقبل أبو جعفر النحّاس الوجه الذي قرأ به قعنب ، فوصفه بأنّه جيد حسن(١٥٣)، وأمّا ابن جني فقد خرّجه ، وذكر بيت شعر لامرئ القيس، جاء موافقًا لهذا الوجه ، غير أنّه رجّح الوجه الذي قرأ به الجمهور ، فقال : ((إلا أنّ النصب أقوى معنى ، وأشد إصابة للعذر ، وذلك أنّه إذا نصب كان معناه أنّ طمعه إنّما هو مسبب عن خضوعُهنّ بالقول فالأصل في ذلك منهي عنه ، والمنهي مسبب عن فعلهُنّ ، وإذا عطفه كان نهياً لهنّ وله ، وليس فيه دليل على أنّ الطمع راجع الأصل إليهن، وواقع من أجلهُنّ)) (١٥٤) .

ونسبوا لقعنب قراءة أخرى في الآية، هي كسر الميم وفتح العين (فيَطمِعَ)، وعقّب أبو جعفر النّحّاس على هذه القراءة قائلاً : ((أحسب هذا غطاً)(١٥٥).

وفي الآية وجه ثالث ، روي عن ابن محيصن ، وهو ضمّ الياء وكسر الميم وفتح العين (فيُطمِعَ)(١٥٦)، بمعنى : فيُطْمِعَ الخضوع أو القول(١٥٧).

اختلاف قراءة الأسماء والأفعال والأدوات

لم تقتصر مخالفة أبي السّمال لقراءة الجمهور على الحركة الإعرابية ، وإنّما نجد أنّ هذه المخالفة تتمثل – في جانب بارز منها – في الأسماء والأفعال والأدوات

: زيادة وحذفاً وتغييراً، مما له مساس بالنحو ؛ لما يترتب عليه من أثر في الموضع الإعرابي للفظ .

اختلاف قراءة الأسماء

اختلفت قراءة أبي السمّال عن قراءة الجمهور بتغيير الصياغة تقديماً وتأخيراً ، ويمكن أنْ نلحظ ذلك في قراءته قوله تعالى : ((لم يكنْ له شريكٌ في الملكِ)) [الإسراء / ١١١] ؛ إذ قرأ بتقديم اسم كان (شريك) على الجار والمجرور (له) الواقع خبراً ، وكذلك قرأ طلحة ابن مصرف(١٥٨) (ت١١٢هـ) . وكلتا القراءتين جائزة في ميزان العربية، غير أنّ تقديم (له) على (الشريك) في قراءة الجمهور جاء لغرض تأكيد نفي وجود من يعاون الله سبحانه وتعالى على تسيير أمور الخلق .

وقد جاءت طائفة من أمثلة قراءة أبي السّمال على نحو آخر من الاختلاف عن قراءة الجمهور، تتمثل بجعل ما هو اسم للحرف فعلاً ، وذلك في قوله تعالى : ((ص والقرآن ذي الذكر)) [ص/ ١] ؛ إذ قرأه (صادِ) بكسر الدال من غير تنوين وشاركه في هذه القراءة كلّ من أبي ابن كعب (ت٢١هـ)، ونصر بن عاصم ، والحسن البصري ، وابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، وإبراهيم بن أبي عبلة(١٥٩) .

ووجه الكسر في قراءة أبي السّمال أنّه فعل أمر من (صادى – يُصادي)، ومعناه عارضْ القرآنَ بعملك ، وقابلهُ به ، فاعملْ بأوامره وانتِه عن نواهيه(١٦٠)، وهذا الوجه يُروى عن الحسن البصري ، وهو المشهور عند علماء اللغة(١٦١) . ونسب الفرّاء قراءة الكسر إلى الحسن البصري وحده ، وخرّج كسرة الدال على أنّها لاجتماع الساكنين(١٦٢) .

والأجود عند سيبويه (ت١٨٠هـ) القراءة بإسكان الدال ، وعدم تحريكها ؛ لأنّها من حروف الهجاء ، وحكمها الوقف عليها ، وهي قراءة أكثر القرّاء (١٦٣) ؛ ولهذا لم يجزْ الأزهري (ت٣٧٠هـ) إلا القراءة بها ، وقال عن القراءة بكسر الدال (صادِ): إنها ليست بجيدة(١٦٤) ، ومثل ذلك نجده عند الطوسي والطبرسي ؛ إذ وصفا قراءة الجمهور بأنّها هي الصحيحة(١٦٥) .

ومن هذا الضرب أيضاً قراءته قوله تعالى : ((نْ والقلمِ)) [القلم/ ١] بكسر النون(١٦٦) ، وكذا قرأ ابن عباس (ت٦٨هـ)، والحسن البصري ، وابن أبي إسحاق (١٦٧) ووجه الكسر فيها على إضمار حرف القسم ، كما تقول : (الله لأفعلنّ) (١٦٨) . وقد وجّهت هذه القراءة توجيهاً آخر ، فقيل: إنّ كسر النون إنّما هو لالتقاء الساكنين (١٦٩).

وقرأ أكثر القرّاء بسكون النون ، ووجه الإسكان فيها عند سيبويه هو أنّها بعض حروف الأسماء ، فلم يجز إعرابها ، كما لا يُعرَب وسط الاسم(١٧٠) ، وقال الفرّاء : ((لم تُعرَب حروف المعجم ؛ لأنّك إنّما أردت تعليم الهجاء(١٧١) .

وأيّد أبو جعفر النحّاس رأي الفرّاء في إسكان النون ، ووضّحه بقوله : ((لأنّك إذا أردت تعليم الهجاء لم يجز أنْ تزيد الإعراب ، فيزول ذلك عن معنى الهجاء إلا أنْ تنعت أو تعطف فتعرب)) (١٧٢) .

اختلاف قراءة الأفعال

ويتمثل هذا المظهر في طائفة من الأفعال التي قرأ بها أبو السمّال العدوي ؛ إذ قرأ الفعل المضارع (يَبْصُروا) في قوله تعالى : ((بَصُرْتُ بما لم يَبْصُروا بهِ))[طه / ٩٦] بالتاء وفتح الصاد ، ورويت هذه القراءة عن الأعمش أيضًا (١٧٣) .

وخرّجوا القراءة التي قرأ بها أبو السمّال على صرف الخطاب لموسى (ع) وبني إسرائيل ، وفسروا قراءة الجمهور بالتاء على أنّ الفعل مسند إلى ضمير الغائبين ، وهم بنو إسرائيل (١٧٤).

ويرى الشوكانيّ أنّ القراءة بتاء الخطاب بعيدة عن المعنى المقصود من الآية الكريمة ؛ إذ ليس من المعقول أنْ يخاطب السامريّ موسى بذلك ، ويدعى لنفسه أنَّه علِمَ ما لم يعلم به موسى(١٧٥) .

ونُقِلَ عنه أيضًا أنّه قرأ الفعل المضارع الناقص (يكونُ) في قوله تعالى : ((فسوفَ يكونُ لزاماً)) [الفرقان / ٧٧] بالتاء، مسنداً الفعل الناقص إلى ضمير مؤنث ، والتقدير: (فسوف تكونُ العاقبة)(١٧٦). ونسبت هذه القراءة إلى عيسى بن عمر ، وأبـان بن تغلب(١٧٧) (ت ١٤١ هـ أو ١٥٣هـ) . وقرأ العامة (يكونُ) بإسناد الفعل إلى الضمير(هو) ، والتقدير (فسوف يكونُ العذابُ لزاماً)(١٧٨) .

ومما يدخل في تغيير صورة الفعل قراءاته بعض الأفعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور ، مما يـؤدي إلى اختلاف صورة الإسناد فيها ؛ فقد قرأ الفعل المضارع المبني للمجهول (يُخَيَّلُ) في قوله تعالى: ((يُخَيَّلُ إليه من سِحْرِهـم أنّها تسعى)) [طـه/ ٦٦] بالتاء المفتوحة ، وبصيغة المبني للمعلوم (تَـخَيَّلُ) (١٧٩). و والفعل (تخيَّلُ) في هذه القراءة أصله (تَتَخيلُ) ، على حذف إحدى التاءين ، وهو مسند إلى الضمير العائد على الحبال والعصيّ ، الواقع فاعلاً ، وجملة (أنّها تسعى) في محل رفع بدل اشتمال من ذلك الضمير (١٨٠) ، أو في محل نصب مفعول من أجله ، كما يرى ابن عطية(١٨١) .

ونسبوا لأبي السّمّال قراءة أخرى في الآية ، وهي (تُـخَيِّلُ) بضم التاء وكسر الياء(١٨٢)، ونسب ابن عطية هذه القراءة إلى الحسن البصري ، وعيسى بن عمر (١٨٣) . ووجه هذه القراءة أنّ الضمير المسند إليه الفعل في محل رفع فاعل ، و (أنّها تسعى) في محل نصب مفعول به (١٨٤) .

وقرأ العامة بالياء على التذكير ، وإسناد الفعل إلى المصدر المؤول (أنّها تسعى)، الواقع في محل رفع نائب فاعل ، والتقدير (يُخَيَّلُ إليه سَعْيُها) (١٨٥) ، ويجوز أنْ يكون نائب الفاعل مضمراً، والمصدر المؤول بدل اشتمال من ذلك الضمير(١٨٦) .

ومن هذا الضرب قراءته الفعل (يُحْمَلْ) في قوله تعالى : ((وإنْ تدْعُ مُثقَلَةٌ إلى حِمْلِها لا يُحْمَلْ منه شيءٌ))[فاطر / ١٨] بفتح التاء وكسر الميم (تَـحْمِلْ) (١٨٧). وتقضي هذه القراءة نصب (شيء) على أنّه مفعول به لـ (يَحْمِلْ)، وفاعله ضمير عائد على مفعول (تَدْعُ) المحذوف ، والتقدير: (وإنْ تَـدْعُ مُثْـقَـلَـةٌ نفساً إلى حِمْلِها لم تَـحْمِلْ منه شيئاً)(١٨٨).

وقرأ جمهور القرّاء (يُحمَل) بصيغة المبني للمجهول ، وهي قراءة تتطلب رفع (شيء) على أنّه نائب فاعل (١٨٩) .

وجعل أبو السّمال العدوي الفعل الخماسي المبني للفاعل في قوله تعالى : ((تَبَيَّن لهـم الحقُّ)) [البقرة/ ١٠٩] بصيغة المبني للمفعول ؛ إذ قرأه (بُيِّن) بحذف التاء ، مسنداً الفعل إلى (الحقّ) على أنّه نائب فاعل ، وهو كذلك من حيث الإسناد في قراءة الجمهور ، ولكنّه وقع موقع الفاعل(١٩٠) .

اختلاف قراءة الأدوات :

تتمثل هذه الخصيصة في قراءة أبي السمّال عبر أدائه بعض الأدوات بصورة مخالفة لقراءة الجمهور . وقد اتخذ هذا المظهر في قراءته عدة صور ، لعلّ أشهرها هي : إثبات أداة مغايرة للأداة

المذكورة في قراءة الجمهور .

ومما جاء من أمثلة قراءته ، وقد استعمل فيها أداة مخالفة لقراءة الجمهور قوله تعالى: ((إنّ ربّهم بهم يومئذٍ لخبيرٌ)) [العاديات/ ١١] ؛ فقد قرأه بفتح الهمزة وإسقاط اللام من (لخبير) (١٩١)، ولا شذوذ في هذه القراءة ؛ إذ ليس فيها مما هو خارج عما اصطلح عليه النحاة من قواعد ، وإنّما قرئت (إنّ) بالكسر في قراءة الجمهور ؛ لاقتران خبرها باللام ، ولولا ذلك لكانت مفتوحة بوقوع العلم عليها (١٩٢) .

وليس من فرق بين القراءتين سوى أنّ الفعل((يعلمُ)) [العاديات/ ٩] قد علق عن عمله في قراءة الجمهور ، وأمّا في قراءة أبي السّمال فقد سدّ المصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) مسدّ مفعولي (يعلمُ)(١٩٣) .

ومن هذا الضرب أيضًا قراءته قوله تعالى : ((وأنّ إلى ربّك المنتهى))[النجم / ٤٢] بكسر همزة (إنّ)، على أنّ الجملة التي فيها (إنّ) منقطعة عما قبلها(١٩٤) ، وقرأ جمهور القرّاء بفتح الهمزة ، على أنّ الجملة التي فيها (أنّ) معطوفة على ما قبلها (١٩٥) .

وجاءت قراءته قوله تعالى : ((ألَمْ يأْنِ للذين آمنوا)) [الحديد/ ١٦] هكذا : (ألّا يَأْن)، أي باستعمال الأداة (لّما) بدلاً من (لم) ، وبها قَرأ الحسن البصري(١٩٦). ولا فرق بين الأداتين (لم) و(لما) فكلتاهما أداة نفي وجزم وقلب ، غير أنّ المنفي بـ (لّما) متوقعاً ثبوته ، بخلاف (لم) فلا يكون منفيها متوقعاً (١٩٧).

وقرأ قوله تعالى : ((أوَكُلّما عاهدوا عَهْداً نَبَذَهُ فريقٌ منهم)) [البقرة / ١٠٠] بسكون الواو (١٩٨) ، أي بجعل همزة الاستفهام والواو حرفاً واحدًا ، وهو (أوْ).

وقد خرّج الكوفيون هذه القراءة على أنّ (أو) بمعنى بل ، وشاركهم في هذا الرأي كلّ من أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، وابن برهان(١٩٩) (ت٤٥٦هـ) . والمعنى على هذا التخريج أنّ ((الفاسقين)) [البقرة/ ٩٩] ، بمعنى (الذين فسقوا) ، فكأنّه قيل : (وما يكفرُ بها إلا الذين فسَقوا بل كلّما عاهدوا (٢٠٠) ، واحتمل أبو حيان الأندلسي أنْ تكون (أو) في هذه القراءة بمعنى الواو(٢٠١) .

وقرأ جمهور القرّاء بفتح الواو (أوَ كلّما) على أنّها حرف عطف ، دخلت عليه همزة الاستفهام ، وهذا هو رأي سيبويه وأكثر النحويين (٢٠٢) . والمعطوف عليه في هذه القراءة – على رأي أكثر النحويين – محذوف ، والتقدير : (أكفروا بالآياتِ البيِّناتِ وكلّما عاهدوا)(١٠٣) ، وبعضهم يقدر المعطوف مأخوذاً من كلام السابق، ويقول بتوسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه ، لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة ، والتقدير عنده : (نقضوا هذا العهدَ وذلك العهدَ أو كلّما عاهدوا) (٢٠٤) .

ورجّح الأخفش الأوسط أنْ تكون الواو زائدة (٢٠٥) ، وهذا الرأي ضعيف جداً ؛ لأنّه لا يحكم على الحرف بالزيادة مع وجود معنى من غير ضرورة(٢٠٦) ، وقال الكسائي : هي (أو) التي بمعنى (بل) ، وحُرّكت الواو بالفتح تسهيلاً(٢٠٧) .

ولقد ذكر ابن عطية هذه الآراء الثلاثة، وعقّب عليها ، قائلاً :((وهذا كلّه متكلف... والصحيح قول سيبويه))(٢٠٨) ، ومثله فعل الآلوسي واصفاً القولين الآخرين بأنّهما ضعيفان(٢٠٩) .

ورُوي عنه أنّه قرأ قوله تعالى : ((إنّا هَدَيناهُ

السبيلَ إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا)) [الإنسان/ ٣] بفتح همزة(إمّا) في الموضعين (٢١٠) ، وكذلك قرأ أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود(٢١١) (ت٣٢هـ) .

وقد خرّجوا فتح همزة (إمّا) في قراءة أبي السمّال على أنّها لهجة حكاها أبو زيد عن بعض العرب(٢١٢) ، وذكر السيوطي (ت٩١١هـ) أنّ فتح همزة (إمّا) هي لهجة تميم وقيس وأسد(٢١٣).

ووصف الزمخشري هذه القراءة بأنّها حسنة ، وفسّرها على أنّها (أمّا) الشرطية التفصيلية ، وجوابها مقدر على معنى : (أمّا شاكرًا فبتوفيقنا وأمّا كفورًا فبسوء اختياره)(٢١٤)، وقيل انتصب (شاكرًا وكفورًا) بإضمار كان ، والتقدير : (سواء كان شاكرًا أو كان كفورًا)(٢١٥).

وقد علّل الكوفيون قراءة الجمهور بكسرة همزة (إمّا) على أنّها (إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) النافية ، والتقدير عندهم : إنّا هديناهُ السبيلَ إنْ شكرٌ وإنْ كفرٌ)(٢١٦) .

وقد أنكر البصريون هذا التخريج ؛ لانّ أداة الشرط لا تدخل على الأسماء ، إلا أنْ يضمر بعدها فعل ، ولا يصح هنا إضمار الفعل ؛ لأنّه يلزم رفع (شاكرًا) و (كفورًا)(٢١٧) ، وذهبوا إلى أنّ (إمّا) بمعنى (أو) التخييرية ، وانتصاب (شاكرًا) و (كفورًا) على الحال(٢١٨)، والتقدير :(إنّا خلقْنا الإنسانَ شاكرًا أو كفورًا)(٢١٩) .

وقد ردّ ابن الشجري هذا الرأي ، وذهب إلى أنّ المضمر هنا هو كان ، والتقدير : (هديناهُ السبيلَ إنْ كانَ شاكرًا وإنْ كانَ كفورًا)(٢٢٠) .

ومن المفيد أنْ أشير هنا إلى أنّ هناك آية واحدة قرأها قعنب العدويّ بفتح اللام الجارة، الداخلة على الفعل المضارع ، وذلك في قوله تعالى : ((ما كانَ اللهُ لِيُعذبَهم وأنتَ فيهم)) [الأنفال/ ٣٣] ، وهذه اللام هي لام الجحود ، والمشهور فيها أنْ تكون مكسورة ، وفتحها لهجة عكل وبني العنبر من تميم(٢٢١) .

ووردت في قراءة قعنب آية واحدة ، قرأها بزيادة تاء التأنيث على الحرف الشبيه بالزائد (ربّ)(٢٢٢) ، وذلك في قوله تعالى : ((ربُّما يَودّ الذينَ كفَروا لو كانوا مسلمينَ))[الحجر/ ٢]؛ إذ قرأه هكذا : (رُبّتما) بتشديد الباء وزيادة التاء ، والقراءة التي قرأ بها قعنب هي إحدى اللهجات الستة عشر التي قيلت في(ربّ)(٢٢٣).

الخاتمة

كان صاحبنا قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري العدوي يكنّى بأبي السمّال، وبعض المؤلفات التي ترجمت له قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكنيه بأبي السمّاك . والمعلومات التي وصلت إلينا عن حياته كانت قليلة جداً ومحدودة ، ولا تكاد تشفي الغليل . ويعد الذهبي أفضل من ترجم له ؛ إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الأخرى التي ترجمت له .

وكان له مذهب في قراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القرّاء ، رواه عنه أبو زيد الأنصاري ، وأرجعوا سند قراءاته إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب .

عاصر قعنب بعض الأسماء اللامعة في مجالي : النحو ، والقراءة . وكان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره، وتوفي في حدود سنة ١٦٠هـ .

وقد وافقت قراءته قراءة الجمهور – في جانب بارز منها – في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الإعرابية . ونظرة سريعة في القراءتين ، تبين لي أنّ هذه المخالفة تنحصر في حركتين ، هما : الرفع ، والنصب . ولم أجد لأبي السمّال قراءة بالكسر ، لها حركة مخالفة في قراءة الجمهور ، بيد أنّ هناك كلمة واحدة في سورة الأحزاب قرأها أبو السمّال بالكسر على نية الجزم ، وجاءت في قراءة الجمهور بالفتح .

ولم تقصر مخالفة قراءته لقراءة الجمهور على الحركة الإعرابية، وانّما نجد هذه المخالفة تتمثل في جانب بارز منها في الأسماء والأفعال والأدوات . وقد انحصر الخلاف بين القراءتين في الأسماء على شيئين ، هما : تغيير الصياغة تقديماً وتأخيراً ، وجعل ما هو اسم للحرف فعلاً .

ومما يدخل في تغيير صورة الفعل في قراءته : قراءته بعض الأفعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور ، مما أدّى إلى اختلاف صورة الإسناد فيها . وأمّا اختلاف قراءة الأدوات فواضح كلّ الوضوح في قراءته ، واتخذ عنده هذا المظهر ثلاث صور ، هي : إثبات أداة مغايرة للأداة المذكورة في قراءة الجمهور ، وتحريك الأداة بحركة مخالفة لقراءة الجمهور ، فضلاً عن زيادة حرف على الأداة لم تشتمل عليه القراءة الأخرى.

لهوامش

(١) ينظر معرفة القـرّاء الكبّار على الطبقات والمصادر ، للذهبي : ١/ ٢٦٦، ٣٠٧، ٣٥٢ .

(٢) ينظر لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : ٤/ ٥٥٧.

(٣) ينظر دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي : ٧/ ٨٩٧.

(٤) ينظر معرفة القرّاء الكبّار : ١/ ٢١٤- ٢٩٦.

(٥) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري: ٢/ ٢٧.

(٦) معرفة القرّاء الكبّار : ١/ ٣٠٧.

(٧) ينظر غاية النهاية في طبقات القرّاء : ٢/ ٢٧.

(٨) معرفة القرّاء الكبّار : ١/ ٣٠٧

(٩) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٦.

(١٠) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(١١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي : ٢/ ٢٧١.

(١٢) معرفة القرّاء الكبّار : ١/ ٣٥٢.

(١٣) ينظر قراءة أبي بن كعب ، للدكتورة خولة الدليمي : ٢٧.

(١٤) ينظر شرح الأشموني : ١/ ١٥٤.

(١٥) ينظر المحرّر الوجيز ، لابن عطية : ١/ ١١١ ، شرح الأشموني : ١/ ١٥٤.

(١٦) معاني القرآن وإعرابه ، للزجّاج : ١/ ٨٧.

(١٧) مجمع البيان ، للطبرسي : ١/ ٣٣.

(١٨) المحتسب ، لابن جني : ١/ ١٤٥.

(١٩) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/ ٢٠٣ ، شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهـري :١/ ١٧٣.

(٢٠) ينظر مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب : ١/ ٨٣.

(٢١) ينظر مجاز القرآن ، لأبي عبيدة : ١/ ٣٥، معاني القرآن ، للأخفش الأوسط : ١/ ٢١٥.

(٢٢) ينظر أمالي ابن الشجري : ١/ ١١٢، شرح المفصل ،لابن بعيش : ٢/ ٦٥، ٣٩١-٣٩٢.

(٢٣) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : ١/ ٢٦٧.

(٢٤) المصدر السابق ، والصفحة نفسها .

(٢٥) الكشاف ، للزّمخشري : ١/ ١١٩.

(٢٦) روح المعاني ، للآلوسي: ١/ ٢٠٩.

(٢٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١/ ١٦٨- ١٦٩ ، البحر المحيط : ١/ ٢٦٦- ٢٢٧ ، روح المعاني : ١/ ٢٠٨- ٢٠٩.

(٢٨) المحرّر الوجيز: ١/ ١١٠، فتح القدير ، للشوكاني : ١/ ٦٩.

(٢٩) إعراب القرآن ، للنحّاس : ١/ ٤٠.

(٣٠) المحرّر الوجيز: ١/ ١٠٠

(٣١) فتح القدير : ١/ ٦٩.

(٣٢) معاني القرآن ، للفرّاء : ١/ ٢٢

(٣٣) ينظر مجمع البيان : ١/ ١٣٣.

(٣٤) ينظر همع الهوامع ، للسيوطي : ١/ ٤٨٥.

(٣٥) ينظر مجمع البيان : ١/ ١٣٣-١٣٤.

(٣٦) إعراب القرآن المنسوب للزجّاج : ١/ ٩٣٥ ، شواذ القراءات ، للكرماني : ٤٠٩.

(٣٧) زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين الجوزي : ٧/ ٥

(٣٨) الكتاب: ١/ ١٠١ ، التبيان للعكبري : ٢/ ١٩٠٧ ، روح المعاني : ١٢/ ١٥٧.

(٣٩) التبيان للعكبري: ٢/ ١٩٠٧، الجامع

لأحكام القرآن : ١٥/ ٩٧ ، شرح الأشموني : ١/ ٢٧١.

(٤٠) ينظر إعراب القرآن ، للنحّاس : ٤/ ٣٤ ، شرح المفصل :١/ ٢٦٩.

(٤١) ينظر مغني اللبيب : ٢٤٨ ، روح المعاني : ١٢/ ١٥٧.

(٤٢) شرح التصريح : ١/ ٢٦٩.

(٤٣) البحر المحيط : ٨/ ١٣٩.

(٤٤) معاني القرآن، للفرّاء : ٣/ ٨٨- ٨٩ ، التبيان للطوسي : ٩/ ٣٩٤.

(٤٥) معاني القرآن ، للفرّاء :٣/ ٨٩.

(٤٦) ينظر معاني القراءات للأزهري: ٤٦٣ ، الحجة للقرّاء السبعة لأبي علي الفارسي : ٣/ ٤٢٣ ، زاد المسير : ٧/ ٢٥٧.

(٤٧) ينظر الكشّاف : ٤/ ٦٣١ ، شواذ القراءات للكرماني : ٤٩١.

(٤٨) ينظر المحرّر الوجيز: ٥/ ٣٩١ ، فتح القدير : ٥/ ٤٠١.

(٤٩) معاني القرآن ، للفرّاء : ٢/ ١١٦.

(٥٠) ينظر البحر المحيط : ٨/ ٣٥٩ ، روح المعاني : ١٥/ ١٢٦.

(٥١) الكتاب : ٢/ ٤١٣.

(٥٢) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٧ ، الكشّاف : ٤/ ٦٣١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٣٩.

(٥٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٧/ ٩٠ ، فتح القدير : ٥/ ١٥٦.

(٥٤) ينظر إعراب القرآن للنحّاس ، ٤/ ٢٥٩ ، مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٠٠ ، زاد المسير : ٧/ ٢٩٦.

(٥٥) ينظر الكشّاف : ٤/ ٤٢٦ ، البحر المحيط : ٨/ ١٨٩.

(٥٦) أمالي ابن الشجري : ٢/ ٨٠.

(٥٧) شرح التصريح : ١/ ٤٤٨.

(٥٨) المحتسب: ٢/ ٣٤٩.

(٥٩) شواذ القراءات : ٤٥٦ ، فتح القدير :٥/ ١٦٠.

(٦٠) شرح الأشموني : ١/ ٤٣٤ ، روح المعاني :١٤/ ٩٣.

(٦١) الكشّاف :٤/ ٤٣٠ ، البحر المحيط : ٨/ ١٨٢.

(٦٢) ينظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٩١-٩٢.

(٦٣) المصدر السابق : ١/ ٩٣ ، التبيان للطوسي : ٩/ ٤٦٠.

(٦٤) ينظر الكتاب : ١/ ٢٠١ ، المحتسب : ٢/ ٣٥٠ ، المغني : ٥٥٦.

(٦٥) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٠٢.

(٦٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الأشموني : ١/ ٤٣٤.

(٦٧) شرح التسهيل : ١/ ٧٤ ، شرح التصريح : ١/ ٤٠١ ، همع الهوامع :١/ ١٠٦.

(٦٨) الجامع لأحكام القرآن :١٧/ ١٠ ، البحر المحيط :٨/ ١٨٨ ، فتح القدير : ٥/ ٦٤.

(٦٩) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٧٤، شرح التصريح : ١/ ٤٥٥.

(٧٠) ينظر شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور : ١/ ٣٦٧ ، شرح التسهيل : ٢/ ٧٥ .

(٧١) المحتسب : ٢/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٧٢) شرح جمل الزجّاجي : ١/ ٣٦٧.

(٧٣) المحتسب : ٢/ ٣٥٢.

(٧٤) ينظر شرح التصريح : ١/ ٤٥٥.

(٧٥) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ٧٥ ، شواذ القراءات : ٥٧٨.

(٧٦) التبيان للطوسي : ٦/ ٤٥٥.

(٧٧) معاني القرآن ، للفرّاء : ٢/ ٣٧٣.

(٧٨) معاني القرآن ، للزجّاج : ٢/ ٩٨.
(٧٩) التبيان للعكبري : ٢/ ٨١٥.
(٨٠) شرح المفصل : ١/ ٤٠٤.
(٨١) البحر المحيط : ٨/ ٤١٥ ، فتح القدير : ٥/ ٤٧١.
(٨٢) معاني القرآن للزجّاج : ٤/ ٣١١، الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٣٢.
(٨٣) ينظر مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٩.
(٨٤) معاني القرآن ، للفرّاء : ٣/ ٢٣٣.
(٨٥) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٥/ ١٨١.
(٨٦) معاني القرآن ، للزجّاج : ٤/ ٣١١.
(٨٧) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٩.
(٨٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٨٩، فتح القدير : ٥/ ٥١٤.
(٨٩) التبيان للطوسي : ١٠/ ٣١٧، الكشّاف : ٤/ ٧١٨.
(٩٠) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٨٠٩ ، فتح القدير : ٥/ ٥١٤.
(٩١) البحر المحيط : ٨/ ٤٤٤.
(٩٢) فتح القدير : ٥/ ٥١٤ ، روح المعاني : ١٥/ ٢٩٩.
(٩٣) معاني القرآن ، للفرّاء : ٣/ ٢٥٣.
(٩٤) المحرّر الوجيز : ٥/ ٤٦٢.
(٩٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٨٩.
(٩٦) شواذ القراءات : ١١٥.
(٩٧) إعراب القرآن ، للنحّاس: ١/ ١٦٨.
(٩٨) مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٦٢.
(٩٩) الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ٧١.
(١٠٠) الكشاف : ١/ ٣٦٤، أمالي ابن الشجري .
(١٠١) مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٦٢، البحر المحيط : ٢/ ٥١٢.
(١٠٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ١٧٢، فتح القدير : ٥/ ٣٤٩، روح المعاني : ١٥/ ٥٠.
(١٠٣) مجاز القرآن : ٢/ ٢٦٧.
(١٠٤) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٥/ ١٠٤.
(١٠٥) البحر المحيط : ٨/ ٣٠٧.
(١٠٦) شرح التسهيل : ٢/ ٥٥٨، شرح التصريح : ١/ ٤٢٦.
(١٠٧) شرح التسهيل : ٢/ ٥٩.
(١٠٨) معاني القرآن ، للزجّاج : ٤/ ٢٦٩.
(١٠٩) همع الهوامع : ١/ ٥٢٣.
(١١٠) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(١١١) شواذ القراءات : ٢٨٧ ، الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٢٥٥.
(١١٢) البحر المحيط : ٦/ ١١٥، روح المعاني : ٨/ ٢٥٣.
(١١٣)
(١١٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ٢٥٥ ، البحر المحيط : ٦/ ١١٥.
الكشّاف : ٢/ ٦٩١
(١١٥) البحر المحيط : ٦/ ١٢٤، روح المعاني : ٨/ ٢٧٠.
(١١٦) المحرّر الوجيز : ٣/ ٥١٩.
(١١٧) الكشّاف : ٢/ ٦٩٦.
(١١٨) معاني القرآن ، للفرّاء : ٢/ ١٤٦.
(١١٩) معاني القرآن ، للزجّاج : ٣/ ١٣٤.
(١٢٠) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : ١٣٢.
(١٢١) معاني القراءات للأزهري : ٢٦٨ ، التبيان للطوسي : ٧/ ٤٨.
(١٢٢) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٤٤٢ ، مجمع البيان : ٦/ ٣٤٤.
(١٢٣) ينظر زاد المسير : ٢٥/ ١٠٨.

(١٢٤) المغني في القراءات العشر المتواترة للدكتور محمد سالم محيسن: ٢/ ٣٧٠.

(١٢٥) الحجة في القراءات السبع : ١٢٣، الحجة للقراء السبعة : ٣/ ٨٩ ، التبيان للعكبري: ٢/ ٨٤٩.

(١٢٦) الكشّاف : ٤/ ٥٩٤ ، فتح القدير : ٥/ ٣٥٤.

(١٢٧) معاني القر آن للزجّاج : ٤/ ٢٧٠ ، زاد المسير : ٨/ ١١٣.

(١٢٨) سر صناعة الإعراب ، لابن جني : ٢/ ١٩٢.

(١٢٩) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٢/ ١٧٩.

(١٣٠) المحتسب : ٢/ ١٢٣.

(١٣١) الحج / ٣٥.

(١٣٢) المحتسب : ٢/ ١٢٣.

(١٣٣) التبيان للعكبري : ٢/ ١٠٨٩.

(١٣٤) أثر القرآن والقراءات في النحو العري ، للدكتور محمد سمير اللّبدي:٣٢١.

(١٣٥) شرح التسهيل : ١/ ٧٦.

(١٣٦) ينظر همع الهوامع: ١/ ١٦٢-١٦٤، حاشية الصبّان :١/ ١٣٣.

(١٣٧) زاد المسير : ٥/ ٣٦٢ ، البحر المحيط : ٦/ ٣٩٣ ، روح المعاني : ٩/ ٢٧٤.

(١٣٨) ينظر إعراب القرآن للنحّاس: ٣/ ٩٣٧-٩٣٨ .، المحرّر الوجيز: ٤/ ١٦٠ ، مجمع البيان : ١٧/ ٢١٧.

(١٣٩) المحتسب : ٢/ ١٤٣، الكشّاف : ٣/ ٢٠٤.

(١٤٠) ينظر شرح الأشموني : ١/ ٤٣١ ، همع الهوامع: ١/ ٣٤٨ ، فتح القدير :٤/ ٤

(١٤١) الجامع لأحكام القرآن :١٢/ ١٠٧.

(١٤٢) الكشّاف : ٣/ ٢٠٣.

(١٤٣) روح المعاني : ٩/ ٢٤٧.

(١٤٤) الكتاب : ١/ ١٩٢.

(١٤٥) المصدر السابق : ١/ ١٩٧.

(١٤٦) ينظر إعراب القرآن ، للنحّاس : ٣/ ١٠٤، زاد المسير : ٥/ ٣٦٢.

(١٤٧) ينظر معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٢٤٤ ، معاني القرآن للزجّاج:٣/ ٢٤٨.

(١٤٨) المحرّر الوجيز : ٤/ ١٦٠.

(١٤٩) مختصر شواذ القراءات : ١١٩، فتح القدير : ٤/ ٣٤٧.

(١٥٠) الكشّاف: ٣/ ٥٢١ ، روح المعاني : ١١/ ١٨٧.

(١٥١) مجمع البيان : ٨/ ١٥٤، فتح القدير : ٤/ ٣٤٧.

(١٥٢) التبيان للعكبري : ٢/ ١٥٠٦، البحر المحيط : ٧/ ٢٢٢.

(١٥٣) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٣/ ٢٤٨.

(١٥٤) المحتسب : ٢/ ٢٢٣.

(١٥٥ إعراب القرآن ، للنحّاس : ٣/ ٢٤٨.

(١٥٦) الكشّاف : ٣/ ٥٢١.

(١٥٧) الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١١٥.

(١٥٨) مختصر شواذ القراءات :٧٨.

(١٥٩) البحر المحيط : ٧/ ٦٦ ، فتح القدير : ٤/ ٢٥٣ ، روح المعاني:١٢/ ١٥٤.

(١٦٠) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٦٢٢ ، الكشّاف:٤/ ٦٧ ، الجامع لأحكام القرآن:١٥/ ٩٤.

(١٦١) ينظر معاني القرآن للنحّاس: ٦/ ٧٣، إعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٣٣.

(١٦٢) ينظر معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٩٦.

(١٦٣) معاني القرآن للنحّاس: ٦/ ٧٣ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٤/ ٣٣.

(١٦٤) معاني القراءات، للأزهري:٤١٤.
(١٦٥) التبيان للطوسي : ٨/ ٥٤، مجمع البيان : ٨/ ٣٤١.
(١٦٦) البحر المحيط : ٨/ ٣٠٢.
(١٦٧) المحرّر الوجيز: ٥/ ٣٤٥.
(١٦٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، الجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ١٤٦.
(١٦٩) البحر المحيط : ٨/ ٣٠٢.
(١٧٠) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٥/ ٩٣.
(١٧١) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(١٧٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(١٧٣) البحر المحيط : ٦/ ٢٥٤.
(١٧٤) الحجة للقرّاء السبعة : ٣/ ١٥٤، المحرّر الوجيز: ٤/ ٦١ ، زاد المسير : ٥/ ٢٣٤.
(١٧٥) فتح القدير : ٣/ ٤٧٤.
(١٧٦) مختصر شواذ القراءات : ١٠٥.
(١٧٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، معجم القراءات القرآنية : ٦/ ٣٩٠.
(١٧٨) البحر المحيط : ٦/ ٤٧٥.
(١٧٩) المصدر نفسه : ٦/ ٢٤١ ، روح المعاني : ٨/ ٥٣٩.
(١٨٠) روح المعاني :٨/ ٥٣٩.
(١٨١) المحرّر الوجيز : ٤/ ٥١.
(١٨٢) البحر المحيط : ٦/ ٢٤١.
(١٨٣) المحرّر الوجيز: ٤/ ٥١.
(١٨٤) معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٨٦ ، روح المعاني : ٨/ ٥٣٩.
(١٨٥) إعراب القرآن للنحّاس : ٣/ ٣٩٠ ، مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٦٨ ، معاني القراءات : ٢٩٧.
(١٨٦) إعراب القرآن المنسوب للزجّاج : ٢/ ٥٨٥ ، التبيان للعكبري : ٢/ ٨٩٦.
(١٨٧) البحر المحيط : ٧/ ٢٩٣.
(١٨٨) روح المعاني : ١١/ ٣٥٨.
(١٨٩) البحر المحيط : ٧/ ٢٩٣.
(١٩٠) ينظر معجم القراءات القرآنية : ١/ ١٧٦.
(١٩١) الكشاف:٤/ ٧٨١ ، فتح القدير : ٥/ ٦٠٩.
(١٩٢) زاد المسير : ٨/ ٣١٠ ، الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ١١١.
(١٩٣) البحر المحيط : ٨/ ٥٠٢ ، روح المعاني : ١٥/ ٤٤٦.
(١٩٤) المحرّر الوجيز : ٥/ ٢٠٦ ، روح المعاني : ١٤/ ٦٢.
(١٩٥) مشكل إعراب القرآن :٢/ ٦٩٥ ، البحر المحيط : ٨/ ١٦٥.
(١٩٦) المحرّر الوجيز : ٥/ ٢٦٤ ، شواذ القراءات : ٤٦٥.
(١٩٧) ينظر همع الهوامع : ٢/ ٤٤٦ – ٤٤٨ .
(١٩٨) المحتسب :١/ ١٨٣ ، الكشّاف : ١/ ١٧١، شرح الأشموني : ٢/ ٣٧٩ .
(١٩٩) ينظر المغني : ٧٠ ، شرح الأشموني : ٢/ ٣٧٨– ٣٧٩.
(٢٠٠) الكشّاف : ١/ ١٧١ ، روح المعاني : ١/ ٣٣٥.
(٢٠١) البحر المحيط : ١/ ٤٩٢.
(٢٠٢) مجمع البيان : ١/ ٣١٧ ، البحر المحيط : ١/ ٤٩٢.
(٢٠٣) الكشّاف : ١/ ١٧١.
(٢٠٤) روح المعاني : ١/ ٣٣٤.
(٢٠٥) ينظر معاني القرآن ، للأخفش الأوسط : ١/ ٣٢٦.
(٢٠٦) التبيان للطوسي : ١/ ٣٦٦.
(٢٠٧) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٥، الجامع

لأحكام القرآن :٢/ ٢٨.
(٢٠٨) المحرّر الوجيز : ١/ ١٨٥.
(٢٠٩) روح المعاني : ١/ ٣٣٥.
(٢١٠) الكشّاف : ٤/ ٦٥٤ ، فتح القدير : ٥/ ٤٢٩.
(٢١١) شواذ القراءات : ٤٩٥
(٢١٢) روح المعاني : ١٥/ ١٦٩.
(٢١٣) همع الهوامع : ٣/ ١٧٨.
(٢١٤) الكشّاف : ٤/ ٦٥٤.
(٢١٥) فتح القدير : ٥/ ٤٢٩
(٢١٦) ينظر معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٢١٤ ، الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٨٠.
(٢١٧) إعراب القرآن للنحّاس : ٥/ ١٥٢، المغني : ٦٦.
(٢١٨) أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٢٨.
(٢١٩) إعراب القرآن ، للنحّاس : ٥/ ١٥٢.
(٢٢٠) ينظر أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٢٩-١٣٠ ، المغني : ٦٦.
(٢٢١) ينظر البحر المحيط : ٤/ ٤٨٣ ، معجم القراءات القرآنية : ٣/ ٢٨٧.
(٢٢٢) معجم القراءات القرآنية : ٤/ ٥٣٢.
(٢٢٣) المغني : ١٣٩.

روافـد البحـث

١- القرآن الكريم
٢- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبّدي، ط١، دار الكتب الثقافية – الكويت ١٩٧٨م.
٣- إعـراب القرآن ، المنسوب للزجّاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق إبراهيم الابياري ، ط٣، مطبعة إسماعيليان – قم ١٤١٦هـ .
٤- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحّاس (ت٣٣٨هـ) ، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ٢٠٠٥م.
٥- الامالي ، لابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط١، مطبعة المدني – مصر ١٩٩٢م.
٦- البحر المحيط ،لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معّوض، والدكتور زكريا عبد الحميد النواي ، والدكتور أحمد النجولي الجمل ، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٧م.
٧- بغية الوعاة في الطبقات اللغويين والنحاة ،لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٤م.
٨- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي – مصر ١٩٧٦م.

٩- التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة النّعمان – النجف ١٩٥٧-١٩٦٣م.
١٠- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق سالم مصطفى البدري ، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٤م.
١١- حاشية الصّبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبّان(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت١٩٩٧م.
١٢- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٩م.
١٣- الحجة للقرّاء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠١م.
١٤- دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، ط٣، دار المعرفة – بيروت ، د.ت .
١٥- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، للآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٥م.
١٦- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط٢،دار الكتب العلمية –بيروت ٢٠٠٢م.
١٧- سر صناعة الإعراب ، لابن جني (ت٣٩٢هـ) ، ط٢، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، وأحمد رشدي شحانة عامر ، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٧م.
١٨- شرح الأشموني ، لأبي الحسن نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تحقيق حسن حمد ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م.
١٩- شرح التسهيل ، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادرعطا، وطارق فتحي السيد ، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت٢٠٠١م.
٢٠- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود ،ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت٢٠٠٦م.
٢١- شرح الجمل (الجزء الأول) لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٩٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب – جامعة الموصل ١٩٨٠م.
٢٢- شرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ)،تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١،دار الكتب العلمية – بيروت٢٠٠١م.
٢٣- شواذ القراءات ، لرضي الدين الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق الدكتور شمران العجلي، ط١، مؤسسة البلاغ- بيروت ٢٠٠١م.
٢٤- غاية النهاية في طبقات القرّاء ، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، نشر ج. برجشتراسر، مطبعة السعادة – مصر١٩٣٣م.
٢٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، تحقيق

أحمد عبد السلام ، ط١ ، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٦م.
٢٦- قراءة أبي بن كعب ، للدكتورة خولة عبيد خلف الدليمي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٧م.

٢٧- الكتاب ، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٩م.
٢٨- الكشاف، لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط٣، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٣م.
٢٩- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط٢، دار الفكر – بيروت ٢٠٠٣م.
٣٠- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين ، ط١، مطبعة السعادة – مصر ١٩٥٤-١٩٦٢م.
٣١- مجمع البيان في تفسير القرآن ، للطبرسي(من علماء القرن السادس للهجري) ، تحقيق لجنة من العلماء، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت ١٩٩٥م.
٣٢- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م.
٣٣- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠١م.
٣٤- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، لا بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، نشر برحشتراسر ، تقديم آثر جفري ، دار الهجرة – مصر ١٩٣٤م.
٣٥- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الحرية – بغداد ١٩٧٥م.
٣٦- معاني القراءات ، للأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٩م.
٣٧- معاني القرآن ، للفرّاء(ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م.
٣٨- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد، ط١، مكتبة النهضة العربية – بيروت ١٩٨٥م.
٣٩- معاني القرآن، للزجّاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق أحمد فتحي عبد الرحمن ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٧م.
٤٠- معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، ط١، مطابع الندوة- مكة المكرمة ١٩٨٩م .
٤١ معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر

– دمشق ٢٠٠٢م.
٤٢– معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والامصار ، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور طيّار آلتي قولاج ، ط١، منشورات مركز البحوث الاسلامية ، التابع لوقف الديانة التركي – استنبول ١٩٩٠م.
٤٣– المغني في القراءات العشر المتواترة ، للدكتور محمد سالم محيسن ، ط٢، دار الجيل – بيروت ١٩٨٨م.
٤٤– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط١، دار الفكر – بيروت ٢٠٠٥م.
٤٥– همع هوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م.